في الارياف، في وقت استولت السلطات الاسرائيلية على حوالى ٦٥ بالمئة من مساحة الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبهذا يبقى السؤال قائماً حول امكانية بناء وتطوير قطاع زراعي تصديري من طريق تحديث وسائل الانتاج وتنظيم العملية الانتاجية، وضخ مبالغ رأسمالية عالية. وتشير المعطيات الاولية الى صعوبة هذا التطوير، وبخاصة في ضوء تدنّي كميات المياه، واستمرار العجز المالي حتى بعد الاستقلال أيضاً، والحاجة الى رأس مال مرتفع، والمنافسة الشديدة من قبل اسرائيل ودول السوق الاوروبية الزراعية مثل: اليونان وايطاليا وإسبانيا والبرتغال.

ثانياً: ان استخدام اسلوب احلال الواردات كنموذج تنموي يصطدم بكثير من العوائق مثل، ضيق السوق المحلي وتدنّي قدرته الاستيطانية الناجمة عن تدنّي عدد السكان، على الرغم من عدد العائدين المتوقعين. كما ان عدم توافر مواد خام كافية ووسائل انتاج متطوّرة، وانخفاض متوسط الدخل الفردي في الضفة والقطاع، تحول جميعها دون تطبيق هذا النموذج.

ثالثاً: ان النمو الاقتصادي الذي حققته دول عدّة وبخاصة دول التنانين كان فريداً من نوعه، ويصعب بلوغه من قبل أية دولة في الوقت الحاضر، إذ ان ذلك النمو جاء نتيجة للظروف التاريخية والسياسية والاستراتيجية التي عاشتها الدول المعنيّة، والتي وفّرت لها دعماً مالياً من الخارج، وامكانية استغلال الفجوات القائمة في الاسواق العالمية(٣٥).

من ناحية أخرى نستطيع القول ان الظروف الحالية مواتية لاسرائيل لتحذو حذو تلك الدول. أما بالنسبة للدولة الفلسطينية فلا يعتقد انها تستطيع ان تلعب الدور الذي لعبته دول التينيات وذلك لأسباب استراتيجية وسياسية وسيادية.

رابعاً: ان استخدام احد الاساليب او النماذج المذكورة سوف يؤدي الى تكوين اقتصاد فلسطيني احادي يعتمد، في الدرجة الاولى، على انتاج منتوجات بعينها، لتبقى الدولة الفلسطينية معتمدة على احدى الدول الرأسمالية والتي تحدد شروط التبادل التجاري وفقاً لمصلحة الدولة الرأسمالية، وليس انطلاقاً من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي سوف يشوّه هذا الاقتصاد وبخاصة لعدم قدرته على خلق العلاقات الاقتصادية الخلفية للقطاع المذكور.

وبصورة نظرية يمكن للاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي في عملية التصنيع والتسويق، وخاصة ان علاقة التبعية تكوّنت وتقوت في خلال سنوات الاحتلال، ممّا سوف يجعل الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً للتأثيرات السياسية والاقتصادية الاسرائيلية، وبالتالي يتطوّر بالشكل الذي يلائم الاقتصاد الاسرائيلي ويسمح به، وهو أمر مرفوض قطعياً.

خامساً: ان التنمية عملية اجتماعية اقتصادية سياسية ثقافية تاريخية شاملة، ولا تخضع لقرار فوقي أو منطقي عفوي في لحظة تاريخية معيّنة، بل هي عملية يتمّ من خلالها اكتساب الخبرات، وتطوير الامكانيات، واستغلال الطاقات الكامنة في المجتمع بنجاعة.

من هنا فإن أية استراتيجية تنموية لا يمكن ان تكون محايدة، بل هي مرتبطة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لطبقات المجتمع المعني، الامر الذي يعني ان ضرورة أن تراعي عملية التنمية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الوعي التنموي المتدنّي لمعظم طبقات الشعب الفلسطيني من مزارعين وعمّال صناعيين ورجال أعمال صغار، إضافة الى ضرورة مراعاة الظروف الاجتماعية والدينية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الداخل، أي يجب أخذ التشابه والتباين في